مجلة جامعة صبراتة العلمية
Sabratha University Scientific Journal

مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية
تصدرها جامعة صبراتة بشكل إلكتروني

المخاطر التمويلية ومؤشرات السلامة المالية في المصارف الليبية

(دراسة تحليلية لواقع السلامة المالية في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة من 2019 إلى 2023)

The Financial Risks and Financial Soundness Indicators in the Libyan Banks

An analytical study of the Libyan banking sector financial soundness during the period from 2019 to 2023

د. سالم غيث ماضي
Dr. Salem Gheit

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية:
139-2017

الترقيم الدولي:
ISSN (print) 2522 6460 ـ
ISSN (Online) 2707 6555 ـ

الموقع الإلكتروني للمجلة:
https://jhs.sabu.edu.ly

المخاطر التمويلية ومؤشرات السلامة المالية في المصارف الليبية

(دراسة تحليلية لواقع السلامة المالية في القطاع الـمصرفــي الليبـي خلال الفترة من 2019 إلى 2023)

The Financial Risks and Financial Soundness Indicators in the Libyan Banks

An analytical study of the Libyan banking sector financial soundness during the period from 2019 to2023

د. سالم غيث ماضـــــــي
Dr. Salem Gheit

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل بعض المؤشرات الرئيسية للسلامة المالية في القطاع المصرفي الليبي متضمنة : مؤشر السيولة ، ومؤشر الربحية ، ومعدل كفاية رأس المال الأساسي والكلي ، ومؤشر جودة الأصول خلال الفترة موضوع الدراسة من عام 2019 إلى عام 2023 والتعرف من خلال هذه المؤشرات على ما إذا كانت هناك أية مخاطر تمويلية يمكن أنْ تهدد المصارف الليبية في حال قررت تقديم الإئتمان المصرفي اللازم للمشروعات الاستثمارية في القطاع الخاص الليبي. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة أظهرت معظم المؤشرات تحسناً ملحوظاً في أداء القطاع المصرفي خلال الفترة المذكورة دون اضطرار المصارف إلى التعرّض إلى أية مخاطر تمويلية تذكر قد تجعلها تتردد في القيام بتوفير التمويل المصرفي للفرص الاستثمارية المطروحة في مختلف القطاعات الاقتصادية في ليبيا.

كلمات مفتاحية : مؤشرات السلامة المالية ، مخاطر التمويل ، القطاع المصرفــي.

مقدمة الدراسة:

يرتبط العملُ المصرفـــــيُّ عموماً بالمخاطرِ وظروفِ عدمِ التأكد ، وعلـــــى الرغم من الدور الكبير الذي تؤديه إدارة المخاطر المصرفية في تحديد وقياس وتقييم جميع المخاطر قبل وقوعها وذلك بغرضِ السيطرةِ عليها أو الحدِّ من انعكاساتها السلبيةِ فـــي الوقتِ المناسب، إلا أنّ التخلص من جميع المخاطر المالية التي تواجه المصارف أمرٌ غيرُ ممكنٍ من الناحيةِ العملية! ذلك لأنّ المخاطر ترتبطُ ارتباطًا وثيقاً بمهام المصارف في حد ذاتها والبيئة التي تعمل بها المصارف، وبما أنّ أحد أبرز الوظائف التـــي تقوم بها المصارف هي منح التمويل اللازم لأغراض الاستثمارِ المختلفةِ ، فإنّ مخاطر التمويلِ والاستثمار ستظلُّ حاضرةً مُشكّلةً بذلك هاجساً كبيراً لدى المصارف إلـــى درجة أنّها قد تُكبّلها وتُعيقها وتحدُّ من قدرتها على اتخاذ قراراتِ التمويلِ المناسبةِ و اقتناصِ الفُرصِ الاستثماريةِ الملائمةِ لتحقيق العوائدِ الماليةِ الـمُجزيةِ من تلك الاستثماراتِ باختلافِ أنواعها. ويتفقُ الاقتصاديون والمصرفيون على اختلاف مشاربهم على جملةٍ من المؤشراتِ التـــي يمكن من خلالها قياسُ السلامة المالية للمصارفومدى تأثيرها على أنشطة التمويل التي تقوم بها المصارف والتـــي يمكن من خلالها اقتراحُ وتصميمُ ورسمُ السياساتِ الماليةِ السليمةِ في القطاع

المصرفـــــيـ وتهدف هـذه الدراسـة بوجـه خـاص البحث في مخـاطر التمويـل وعلاقتهـا بمؤشرات السلامة المالية بالمصارف الليبية ومستوى الأداء المـالي في القطـاع المصـرفي خلال الفترة الممتدة من عام 2019 الى عام 2023.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في قيام المصارف الليبية بتبني سياسة الإحجام عن تقديم التمويـل اللازم لمشـروعات القطـاع الخـاص دون فهم واضـح للأسـباب الحقيقيـة الكامنـة وراء هـذا التخوّف على الرغم من تـوفر الفـرص الاسـتثمارية الكبـيرة السـانحة أمامهـا لتحقيـق أربـاح ومكاسـب ماليـة كبـيرة في مختلـف المجـالات في السـوق الليـبي. ومن خلال ذلـك يمكن صياغة التساؤل التالي:

- هل تضمنت مؤشرات السلامة الماليـة في المصـارف الليبيـة خلال الفـترة مـابين (2019-2023) مايشير إلى وجود مخاطر تمويلية تبرر التخوّف الذي يعاني منه القطـاع المصرفـي في مجال التمويل وتوفير التسهيلات الائتمانية اللازمة للقطاع الخاص؟

فرضية الدراسة:

بناءً على التساؤل السابق يمكن صياغة الفرضية التالية :

- لا يوجد في مؤشرات السلامة المالية بالقطاع المصرفي الليـبي خلال فـترة الدراسـة مـا يـدل على وجـود مخـاطر تمويليـة كبـيرة تـبرر تبـني سياسـة الإحجـام عن تقـديم التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية المقترحة من قبل شركات القطاع الخاص.

منهجيةالدراسة:

- تتبني الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على المؤشرات والمقاييس الـتي تُعنى بالسلامة المالية في القطاع المصرفي الليبي بناءً على تقارير ونشرات مصـرف ليبيا المركزي.

هدف الدراسة:

- تستهدف الدراسة بالبحث والاستقصاء العلمي تحليل مؤشرات السلامة المالية في المصارف الليبية ومدى واقعيـة سياسـة العـزوف عن توفـير القـروض والتسـهيلات الائتمانيـة بالشـكل المطلـوب من قبـل المصـارف للقطـاع الخـاص للاسـتفادة من الاستثمارات المقترحـة الموجـودة في الاقتصـاد الليـبي والـتي تحقـق عوائـد ماليـة مجزية لكليهما (المصارف والقطاع الخاص).

حدود الدراسة:

تركز الدراسة على القطاع المصرفي الليبي خلال السنوات من عام 2019 وحتى عام 2023.

الـمبحث الأول : الإطـــــــــار النظـــــري و المفاهيمـــي للدراســـــــة

يعتبر التمويل من أبرز الخدمات التي تقدمها المصارف للمستثمرين في مختلف المجالات، ونظراً لتعدد صيغ التمويل تتعرض المصارف عنـد قيامهـا بعمليـات التمويـل المختلفـة إلى

العديد من المخاطر التي قد تؤدي إلى عدم استقرارها مالياً، ولعل من أهم هذه المخاطر هي المخاطر التمويلية التي تعتبر من أهم أسباب تعثّر المصارف وحدوث الأزمات المالية في القطاع المالي بشكل عام والمصارف بشكل خاص، وعلى هذا الأساس تعتبر المؤشرات المالية أدوات مهمة لصانعي القرار في المصارف، إذ أنّها تعطي تصورات دقيقة عن الحالة المالية للمصرف وكفاءته في إدارة مخاطر التمويل المختلفة بما يكفل نجاح المصرف في وظيفته المالية كوسيط بين المستثمر والمودع وبما يضمن استمرارية نشاط تمويل المشروعات وتحقيق العوائد المالية المجزية لجميع الأطراف.

أولاً: مفهوم التمويل المصرفي وأهميته

يُعرّف التمويل المصرفي بأنّه التسهيلات التي تقدمها المصارف لعملائها من المؤسسات أوْ الأفراد أوْ المصارف الأخرى، بحيث يتحمل المصرف المانح للتمويل المخاطرة في حال عدم تسديد العملاء لالتزاماتهم في الوقت المحدد (الذبحاوي والموسوي، 2017)

- وتظهر أهمية التمويل المصرفي في النقاط التالية: (أحمد، 2020)

1. يعد التمويل المصرفي من أهم الأعمال المصرفية التي تتطلب دراسة معمقة ودقيقة، نظراً لما تحمله من مخاطر قد تؤدي إلى إفلاس المصرف أو انهياره.
2. يعد التمويل المصرفي استثماراً ذو جاذبية لإدارة المصرف لما يحققه من أرباح.
3. يعطي التمويل المصرفي وصف للمصرف بانْه وسيط مالي بين العملاء.
4. يمكّن التمويل المصرفي المقترضين (الأفراد أو الشركات) من تغطية عجزهم المالي من خلال حصولهم على التسهيلات والقروض المصرفية التي تساعدهم في استمرارية أعمالهم.
5. يساهم التمويل المصرفي في توزيع الموارد المالية المتاحة للقطاع المصرفي على جميع الوحدات والمشاريع الاقتصادية تبعاً لاحتياجاتها بما يساهم بتحقيق تنمية اقتصادية متوازية، تخدم السياسة الائتمانية والسياسة الاقتصادية.
6. يسهم التمويل المصرفي في زيادة حجم الاستهلاك، عبر لجوء أصحاب الدخل المنخفض من المستهلكين لسد احتياجاتهم الهامة من خلال الائتمان الذي يمنحه المصرف لتمويل شراء السلع الاستهلاكية.
7. يسهم التمويل المصرفي في زيادة حجم الإنتاج، من خلال إنشاء مشاريع زراعية وصناعية جديدة، وتطوير الموجودة منها، الأمر الذي يتطلب موارد مالية كبيرة تفوق موارد المشاريع الذاتية، لذلك تلجأ المشاريع للاقتراض من المصارف.

ثانياً: مفهوم المخاطر

تُعرّف المخاطر بأنّها تلك التقلبات في القيمة الصرفية للمصرف ولها نوعان: منها ما هو عام وهو نوع يخرج عن إرادة المصرف والعميل معاً كمخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف، ومنها ما هو خاص يتعلق بطبيعة نشاط المصرف والعميل (بن عمر ، 2015).

في حين يعرفها البعض بأنّها احتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثرعلى تحقيق أهداف المصرف بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى أثارها إلى القضاء على المصرف وإفلاسه (Erekat & Aqel, 2010).

وقد عرفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية احتمالية حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أوْ خسائر في رأس المال، وبشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من

قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة اخرى وتعرف مخاطر التمويل عموماً على أنّها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها. (IFSB, 2005).

وقد تم تعريف المخاطر أيضاً بأنّها احتمالية التعرّض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أي انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة. (جهاد ، 2012).

ثالثاً: مفهوم إدارة المخاطر

فيما يتعلق بإدارة المخاطر فإنّها تُعرّف بشكل عام على أنّها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لدراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها، وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال المصرف وأصوله وإيراداته، ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من أثارها إنْ لم يكن هناك إمكانية للقضاء على مصدرها (Erekat & Aqel, 2010).

تنشأ المخاطر التمويلية عندما يترتب على القيام بعمل ما أكثر من احتمال حول نتيجته مع عدم التأكد مما ستكون عليه النتيجة النهائية لهذا العمل، وتتمثل المخاطر في الظروف أوْ الأحداث غير المؤكدة، التي وإنْ حدثت سيكون لها تأثير سلبي أوْ إيجابي على أهداف المشروع، وبالتالي يرتبط مفهوم المخاطر أساساً بحالة عدم التأكد. بالرغم من أنّ حالة عدم التأكد هي الحالة التي تواجهها كافة منشآت الأعمال في ممارستها لأنشطتها الاقتصادية، إلا أنّ هذه الحالة تعتبر أكثر عمقاً في المصارف، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى طبيعة أنشطة المصارف التي تقوم على الاتجار بأموال المودعين والعمل على تعظيم أرباحها وزيادة متانة مركزها المالي من خلال سعيها للتخفيف من المخاطر المترتبة على حالة عدم اليقين في أنشطتها المالية (Abdulhay, 2014).

رابعاً: أنواع المخاطر التي تواجه المصارف وأسبابها ومقاييسها ومراحل إدارتها

1- أنواع المخاطر:

وتشتمل على نوعين من المخاطر:

1. المخاطر الماليةFinancial : وتضم المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة ، مخاطر السوق، مخاطر التضخم.
2. المخاطر غير الماليةNon-Financial : وتشمل المخاطر التشغيلية، المخاطر القانونية، ومخاطر السمعة. (للمزيد من التفاصيل راجع: شنار، 2020) .

2-أسباب حدوث المخاطر :

يمكن للمخاطر أنْ تنشأ من خلال العديد من الأسباب، وهناك مصادر مشتركة تسبب المخاطر المصرفية خاصة في ظل العولمة المالية تتمثل في الأسباب التالية: (دليل و شبو، 2021)

1. المنافسة وزيادة الضغوط التنافسية مما يؤدي لتشجيع العمل لتحمل المخاطر حتى يحقق المصرف أقصى عائد على رأس المال المستثمر، وكسب حصة في السوق.
2. التحولات والتغيرات في التكنولوجيا والتقنية المصرفية واستخدامها في الخدمات المصرفية.
3. السعي إلى تلبية حاجات العملاء إلى خدمات مصرفية جديدة أدى إلى دخول المصارف في عمليات خارج الميزانية، وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال، مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى.

4. العوامل الاقتصادية: وهي التغيرات في سياسات وأنظمة السوق المصرفية بالإضافة إلى سياسة التحرير المالي التي تشهدها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة، وتحرك رؤوس الأموال، وانفتاح الأسواق المحلية.
5. عمليات و إجراءات العمل.
6. عدم كفاية المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

مما سبق يتضح أن أسباب زيادة المخاطر المصرفية على إدارة المصرف ومجلس الإدارة وإدارة المخاطر تحتاج أن يتم التعامل معها بأنها واقع في البيئة المصرفية ومشكلة يجب تذليلها، حتى يتمكن المصرف من التحكم والسيطرة على المخاطر بذلك يستطيع تحقيق أهدافه، عن طريق تطوير آليات تخفض هذه المخاطر، وتقلل من آثارها السلبية في حال حدوثها.

5- مقاييس المخاطر:

يعتبر التقسيم الذي قدمه (Banks & Dunn, 2003) من ضمن أفضل تقسيمات مقاييس المخاطر، وهذا التقسيم يشير باختصار إلى وجود نوعين من المقاييس: كمية (رياضية) وذاتية (نوعية)، وهي باختصار كما يلي:

1. المقاييس الرياضية (الكميةQuantitative) : ومنها على سبيل المثال المقاييس الاحصائية ، المقاييس التحليلية ، القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk VAR)، والسيناريوهات (محاكاة مونتي كارلو Monte Carlo Simulation).
2. المقاييس الذاتية (النوعيةQualitative) : وتعتمد بالدرجة الأولى على الخبرة التراكمية السابقة لدى المصارف والحدس والتوقع لما يمكن أن يحدث بناءً على التجارب السابقة (للمزيد من التفاصيل راجع: قندوز، 2020).

د- مراحل إدارة المخاطر:

تمر عملية إدارة المخاطر بعدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

1. تحديد المناطق التي ينتج عنها المخاطر.
2. قياس درجة الخطر.
3. تحديد مستوى المخاطر التي يمكن القبول بها.
4. إدارة العمل بمستوى مقبول من المخاطر. (للمزيد من التفاصيل راجع:طالب،2016).

خامساً : مؤشرات السلامة المالية

لتحليل السلامة المالية الكلية وتحديد مدى الاستقرار المالي لأي نظام مصرفي يتطلب الأمر جملة من المؤشرات المصرفية من ضمنها : معدل كفاية رأس المال، مؤشر السيولة ، مؤشر الربحية ، مؤشر جودة الأصول.

1. **معدل كفاية رأس المال Capital Adequacy**

تلجأ المصارف في مختلف أنحاء العالم إلى تطبيق تعليمات ونصائح المصارف المركزية بناء على نصوص اتفاقية بازل 3 لتحديد حد أدنى من رأس المال تُقدّر بـــــ10% لتعزيز ملاءتها المالية لمواجهة الصدمات المالية ومخاطر التمويل المحتملة. وتتمثل أهمية هذا المؤشر في كونه يمثل تحوطاً مالياً لمواجهة مخاطر التقلبات في سعر الصرف وأسعار الفائدة والمخاطر الإئتمانية وكذلك المخاطر التي يتعرض لها المصرف فيما يتعلق بالبنود داخل ميزانيته العمومية وخارجها كالتعاملات في العقود المستقبلية والاستثمارات طويلة الأجل (محمد باغه ، 2021) ، (Mehrotra& Yetman,2015)

2. **مؤشر السيولة Liquidity**

تشير السيولة إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية أمام عملائه من الأفراد والشركات وتلبية طلبات السحب من قبل المودعين (الودائع تحت الطلب) وطلبات الاقتراض والتهسيلات الإئتمانية من قبل المقترضين ةقدرة المصرف على تسديد التزاماته المالية الجارية. كما تعبر السيولة عن قدرة البنك على تحويل أصوله إلى نقدية بسهولة ودون خسائر مالية كبيرة لمواجهة أي التزامات طارئة (Almaleeh,2020 . Barra and Zotti,2017).

وحسب دراسة (Han and Melecky,2013) يمكن قياس نسبة السيولة بطريقتين:

- إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول : والتي تقيس المركز الاجمالي للسيولة بالمصرف.
- إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع : وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على توظيف الاموال المودعة لديه في منح الائتمان الى المقترضين. (محمد باغه ، 2021).

ج . مؤشر الربحية Profitability

يركز هذا المؤشر على تقييم قدرة المصرف على مواجهة الخسائر المحتملة وتدعيم ملاءة رأس المال ، والاتجاه الزمني لإيرادات المصرف ومقارنتها بنظرائه في القطاع المصرفي ، و جودة تركيبة الدخل المتحقق. ويمكن قياس الربحية من خلال:

- العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي الأصول.

وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة المصرف في توليد الأرباح الممكنة من خلال توظيف الامثل للأصول المتاحة.

- العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضرائب / حقوق الملكية

وتقيس هذه النسبة مقدار الأرباح المتحققة مقارنة بحقوق الملكية المتوفرة لدى المصرف. (Kajola et al.,2018)

د. مؤشر جودة الأصول Asset Quality

يساعد هذا المؤشر في تقييم مدى قدرة إدارة المصرف على إدارة المخاطر النظامية والخاصة ومخاطر السمعة التي تؤثر على قيم الاستثمارات التي يقوم بها المصرف (Zhang, 2018)

ويمكن قياس جودة الأصول من خلال:

- القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض : ويقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على إدارة منظومة الإقراض في تواريخ الاستحقاق المحددة ، وكلما كانت قيمة هذا المؤشر كبير كلما كان ذلك دليلاً على فشل الإدارة في توظيف محفظة القروض بكفاءة.
- مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة : ويبين هذا المؤشر حجم المخصصات المقدّرة من قبل إدارة المصرف لمواجهة المخاطر الناجمة عن القروض المتعثرة. حيث تسعى المصارف باستمرار إلى رفع حجم هذه المخصصات إلى إجمالي القروض المتعثرة (Adhana& Gulati,2019)

المبحث الثاني / الإطار التحليلي للدراسة

مؤشرات السلامة المالية في المصارف الليبية

أظهرت التقارير المنشورة خلال الفترة مابين عامي 2020 و 2023 بخصوص أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الليبية خلال الربع الثالث لعام 2023 أن إجمالي القروض

الممنوحة للقطاع الخاص في الربع الثالث 2023 بلغ 19,131.9 مليون دينار مقارنة بـــــ 14,120.0 مليون دينار في الربع الثالث عام 2022. بمقدار تغير بلغ 5,011.9 مليون دينار فقط وبمعدل تغير بلغ 35.5% فقط. وهذه نسبة منخفضة مقارنة بما يمكن للمصارف الليبية تقديمه من القروض والتسهيلات الائتمانية لشركات القطاع الخاص واقتناص الفرص الاستثمارية المربحة والتي تعود بالمكاسب المالية الكبيرة على القطاع المصرفي دون وجود مخاطر تمويلية كبيرة.

وفيما يخص مؤشرات جودة الأصول ومن خلال تحليل هيكل البنود المكونة للأصول في الربع الثالث 2023 لوحظ استمرار تدني نسبة القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول والتي شكلت نحو 18.4% فقط كما بلغت نسبة الاستثمارات 1.8% فقط مما يشير إلى أن نسبة الأصول المولدة للدخل متدنية جداً ولم تبلغ حتى نسبة 22% من إجمالي قاعدة أصول القطاع المصرفي وفي مقابل ذلك شكّلت النقدية (الأصول السائلة بما فيها الاحتياطي الإلزامي) بخزائن المصارف وأرصدتها لدى المصرف المركزي ما يقارب 56.4% من إجمالي قاعدة أصول القطاع المصرفي بنهاية الربع الثالث من 2023 وهذا يدل على ضعف توظيف المصارف للموارد المالية التي بحوزتها.مع العلم أن معدل كفاية رأس المال الكلي تراوح ما بين 17.6% و 19.2% خلال الفترة مابين 2019 و الربع الثاني من 2023 وهو بشكل عام أعلى من النسبة التي كان معمولاً بها والمحددة من قبل المصرف المركزي والمتوافقة مع متطلبات لجنة بازل (1) والبالغة 8% وأيضاً متطلبات لجنة بازل (3) والبالغة 510%. وهذه نسبة مطمئنة للمصارف لكي تقدم على تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة التي تطرحها شركات القطاع الخاص في ليبيا.

الشكل رقم (1) التغيرات في معدل كفاية رأس المال الأساسي والكلي في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة ما بين 2019 و 2023.

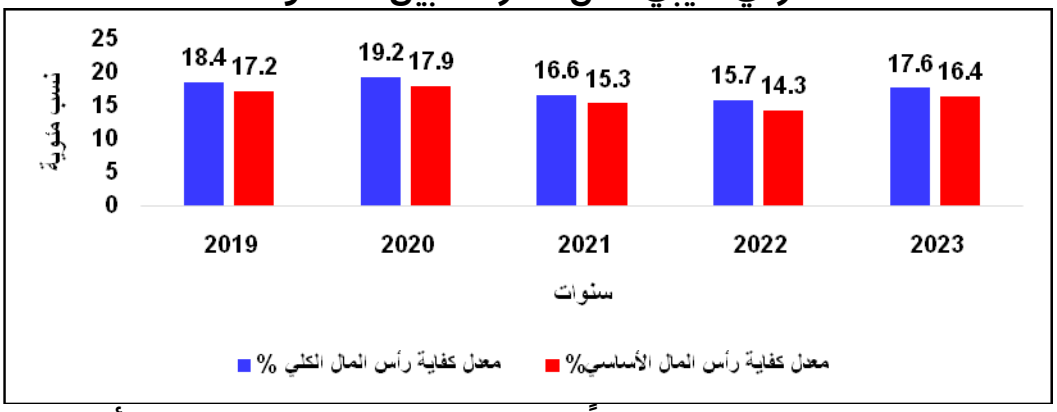

- المصدر: من إعداد الباحث استناداً على تقارير مصرف ليبيا المركزي ، أعداد مختلفة.

ومن ضمن مؤشرات السلامة المالية للمصارف أيضاً هناك نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول والتي تقيس الرفع المالي (نسبة تمويل الاصول بموارد غير مواردها الذاتية) حيث تراوحت هذه النسبة ما بين 3.5% في الربع الرابع من 2022 و 3.7% في الربع الثالث من 2023 وهي نسبة أعلى من متطلبات لجنة بازل والبالغة 3%.

الشكل رقم (2) التغيرات في نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول

في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة ما بين 2019 و 2023.

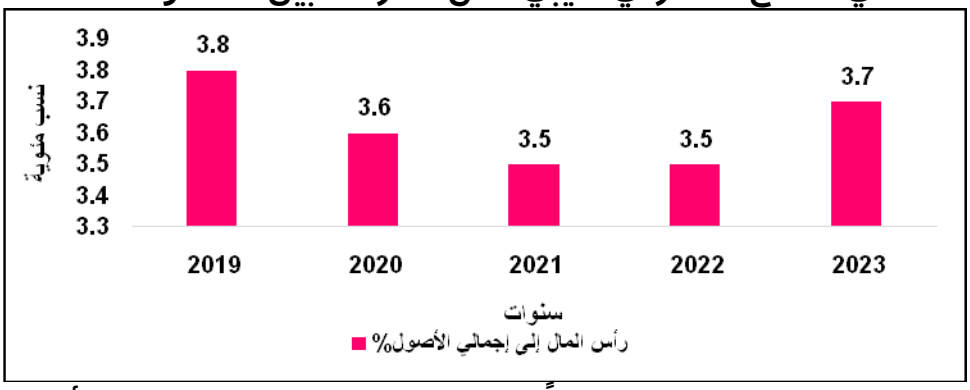

- المصدر: من إعداد الباحث استناداً على تقارير مصرف ليبيا المركزي ، أعداد مختلفة.

وفيما يتعلق بالقروض المتعثرة فإن نسبتها إلى إجمالي الاصول سجلت انخفاضـاً مسـتمراً منـذ عـام 2019 من نسـبة 5.1% حـتى بلغت 4.3% في الربـع الثـالث من 2023 كمـا أن الائتمان الممنوح في معظمه يتمثل في قروض المرابحة الاسلامية والتي تعتبر ذات كفـاءة ائتمانية جيدة وهي في غالبها منتظمة السـداد. كمـا انخفض مخصـص الـديون الى إجمـالي القروض من 20.7% عام 2019 إلى 14.7% بنهاية الربع الثالث من 2023.

الشكل رقم (3) التغيرات في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول
في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة ما بين 2019 و 2023.

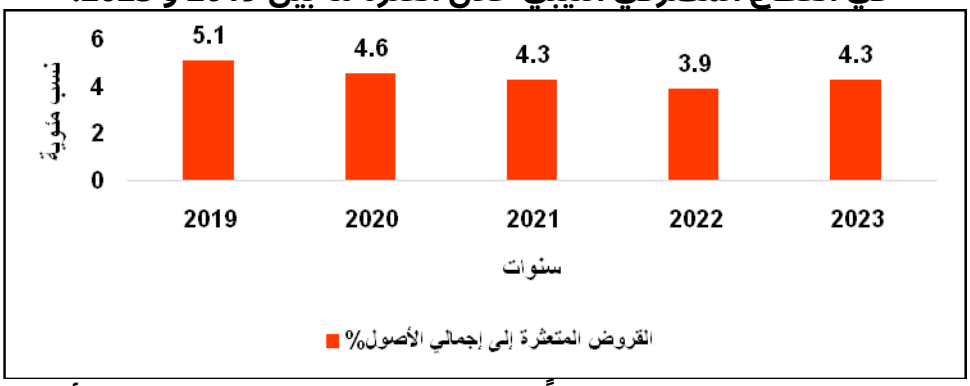

- المصدر: من إعداد الباحث استناداً على تقارير مصرف ليبيا المركزي ، أعداد مختلفة.

في حين أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض شهدت انخفاضاً مستمراً منذ عام 2019 عندما شكّلت 34.2% من إجمالي القروض الممنوحة حتى بلغت بنهاية الربـع الثـالث من عام 2023 مانسبته 23.1% من الإجمالي. وهي نسب مُشجّعة للمصـارف على الانخـراط في أنشـطة التمويـل لمختلـف القطاعـات الاقتصـادية على اعتبـار أن معـدل المخـاطرة في استرداد المبالغ الممنوحة في شكل قروض في تواريخ اسـتحقاقها أصـبح منخفضـاً نسـبياً مقارنة بالسنوات السابقة.

الشكل رقم (4) التغيرات في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة ما بين 2019 و 2023.

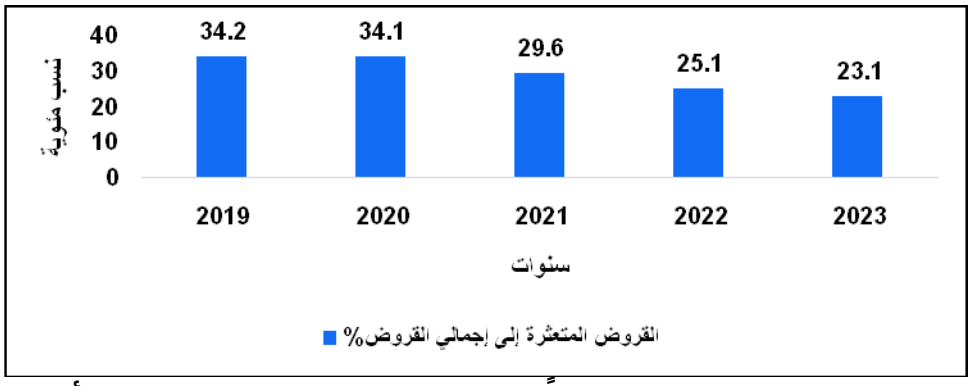

- **المصدر: من إعداد الباحث استناداً على تقارير مصرف ليبيا المركزي ، أعداد مختلفة.**

أما فيما يتعلق بمعدل العائد على الاصول فقد بلغ بنهاية الربع الثـالث من 2023 نحـو 0.7% وهو مؤشر مهم وذو قيمة تحليلية كبيرة في قياس كفاءة المصارف في توظيف أصولها مـع العلم أن هذا المعدل بلغ 0.9% في عام 2021.

الشكل رقم (5) التغيرات في نسبة العائد إلى الأصول
في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة ما بين 2019 و 2023.

- **المصدر: من إعداد الباحث استناداً على تقارير مصرف ليبيا المركزي ، أعداد مختلفة.**

أما العائد على حقوق الملكية (رأس المال) فقد بلـغ 12.4% بنهايـة الربـع الثـالث من 2023 علماً بأنه كان عند مستوى 18.5% في عام 2021. وهو مؤشر يقيس مـدى كفـاءة المصـارف في توظيف رأسمالها.

الشكل رقم (6) التغيرات في نسبة العائد إلى حقوق الملكية
في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة ما بين 2019 و 2023.

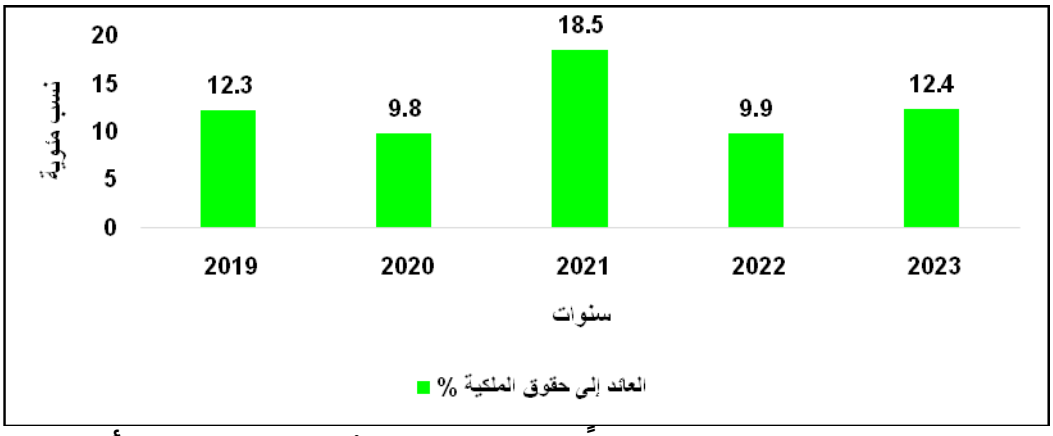

- المصدر: من إعداد الباحث استناداً على تقارير مصرف ليبيا المركزي ، أعداد مختلفة.

وفيما يخص مؤشرات السيولة ومن بينها نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول فقد كانت دائماً مرتفعة منذ عام 2019 حيث بلغت 70.8% ثم 72.1% عام 2022 ثم 68.2% عام 2021 الى ان وصلت 66.7% عام 2022 ثم 65.2% عام 2023 وهي جميعاً نسب عالية بسبب عدم توسع المصارف في منح القروض والتسهيلات الائتمانية وضعف الاستثمارات لديها وهو ما يدل على ضعف قدرة المصارف على توظيف أموالها واقتناص الفرص الاستثمارية المربحة السانحة في السوق.

الشكل رقم (7) التغيرات في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة ما بين 2019 و 2023.

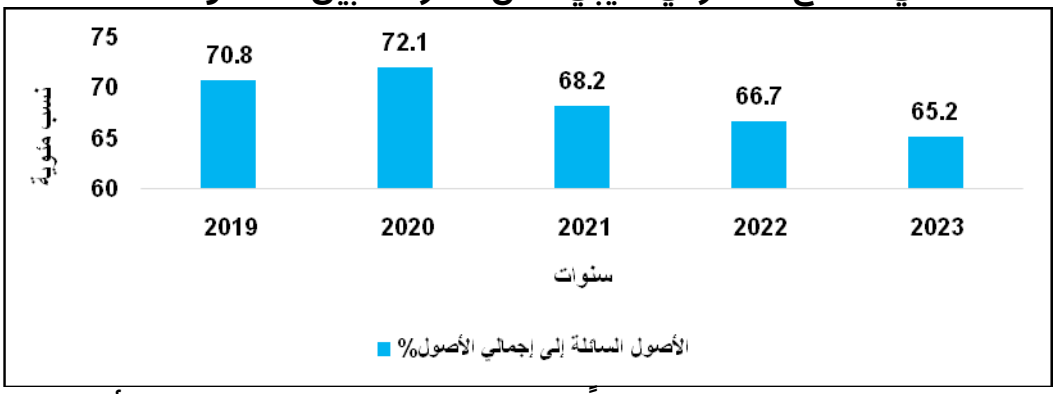

- المصدر: من إعداد الباحث استناداً على تقارير مصرف ليبيا المركزي ، أعداد مختلفة.

الاستنتاجات والتوصيات

من خلال التحليل السابق لأبرز مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي الليبي والتي تمثلت في مؤشر السيولة ، ومؤشر الربحية ، ومعدل كفاية رأس المال الأساسي والكلي ، ومؤشر جودة الأصول خلال الفترة موضوع الدراسة من عام 2019 إلى عام 2023 اتضح أن جميع هذه المؤشرات في المُجمل لم تتضمن ما يدل على وجود مخاطر تمويلية كبيرة تبرر تبني القطاع المصرفي الليبي لسياسة الإحجام عن تقديم التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية المقترحة من قبل شركات القطاع الخاص. إذ أشارت معظم النسب والمعدلات

إلى تحسن آداء القطاع المصرفي بشكل ملحوظ خلال الفترة المذكورة دون اضطرار المصارف إلى التعرّض إلى أية مخاطر تمويلية تذكر أو تكبدها لخسائر مالية كبيرة قد تجعلها تتردد في القيام بتوفير التمويل المصرفي للفرص الاستثمارية المطروحة في مختلف القطاعات الاقتصادية في ليبيا.

بناءً على ما سبق توصي الدراسة إدارات المصارف الليبية بإعادة النظر في سياساتها التمويلية القائمة والعمل على تغييرها وتطويرها بما يحقق لها المرونة الكافية في اتخاذ قرارات التمويل السليمة لاقتناص ومواكبة الفرص الاستثمارية السانحة والمُربحة وتوظيف مواردها المالية المتاحة في خزائنها في المجالات الاقتصادية المختلفة لتحقيق العوائد المالية المُجزية.

****

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أحمد، محسن (2020) ، تحليل وتقويم الائتمان المصرفي في العراق للمدة 2010 - 2018، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، المجلد 4 ، العدد 2، ص: 281 – 311.
2. باغه ، محمد أحمد (2021) ، دراسة قياسية لبيان تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المصرفية بالبنوك التجارية بجمهورية مصر العربية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس. ص 431 – 532.
3. بن عمر ، سمية (2015) ، إدارة مخاطر القروض باستخدامSCORINGدراسة حالة البنك الوطني الجزائري،، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة ورقلة، الجزائر.
4. جهاد، حفيان (2012) ، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
5. دليل ، عبد المطلب عثمان محمود ، شبو ، إسماعيل محمد أحمد ، (2021)، "أهمية كفاءة إدارة المخاطر في تقويم الأداء المالي والإداري بالمصارف التجارية "دراسة حالة مصرف المزارع التجاري(، المجلة العربية للنشر العلمي.
6. الذبحاوي، حسن. الموسوي، نورة (2017) "إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية العراقية والأردنية الخاصة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14 ، العدد4.
7. شنار ، محمد عبدالرؤوف (2020) ، أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية المصارف السورية الخاصة ، المعهد العالي لإدارة الأعمال ، قسم الإدارة المالية والمصرفية، سوريا.
8. طالب ، حليمة (2016) ، الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر في البنوك التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس - قسم العلوم الإقتصادية -كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
9. قندوز ، عبدالكريم أحمد (2020) ، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها ، صندوق النقد العربي ، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات ، أبوظبي، الإمارات.

ثانياً: التقارير

1. تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف ، الربـع الرابع2020 ، إدارة البحـوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي .
2. تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف ، الربـع الأول 2021 ، إدارة البحـوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي .
3. تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف ، الربع الرابـع 2022 ، إدارة البحـوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي .
4. تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف ، الربـع الأول 2023 ، إدارة البحـوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي .
5. تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف ، الربع الثاني 2023 ، إدارة البحـوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي .
6. تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف ، الربع الثالث 2023 ، إدارة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي .

ثالثاً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Abdulhay, M. (2014). Using financial engineering techniques in risk management in Islamic banks, Unpublished thesis submitted for the Degree of PhD, University of Aleppo, Faculty of Economics, Department of Banking and Financial Sciences, Syria, 13.
2. Banks, E., & Dunn, R. (2003). Practical Risk Management: An Executive Guide to Avoiding Surprises and Losses. John Wiley & Sons Ltd.
3. Erekat, H. & Aqel, S. (2010). Islamic Banking Administration - Modern Entrance. Amman, Jordan: Wael Publishing and Distribution House. 156-316.
4. IFSB. (2005). Credit Risk Background and Definition, Guiding Principles of Risk Management for Institutions (Other than insurance institutions)offering only islamic services. Kuala Lumpur: Islamic Financial Services Board. 6.
5. Adhana, D., & Gulati, N. (2019). Financial Performance Analysis: A Comparative Study of AXIS Bank and ICICI Bank. *Journal of Information and Computational Science*, 9(7).
6. Almaleeh, Nisreen M. S.,(2020): Financial Inclusion in Egypt: Does It Affect Banks'Profitability and Liquidity? International Finance and Banking, Vol. 7, No. 1,PP.73-91.
7. Barra, C., & Zotti, R. (2017): Bank Performance, Financial Stability and Market Competition: do Cooperative and Non-Cooperative Banks Behave Differently. CELPE Discussion Papers, p.143.
8. Han, R., & Melecky, M. (2013). Financial inclusion for financial stability: access to bank deposits and the growth of deposits in

the global financial crisis. The World Bank: https://doi.org/10.1596/1813-9450-6577.
9. Kajola, S. O., Olabisi, J., Ajayi, J. A., & Agbatogun, T. O. (2018). Determinants of Profitability in Nigerian Listed Deposit Money Banks. *Journal of Economics & Business Research*, 24(1).
10. Mehrotra, A. N., & Yetman, J. (2015). Financial inclusion-issues for central banks. *BIS Quarterly Review*, 83-96.
11. Zhang, Y. (2018, August). Green Credit Rises the Financial Performance of Commercial Bank--A Case Study on Industrial Bank. *In 2018 International Conference on Management, Economics, Education and Social Sciences (MEESS 2018)*. Atlantis Press.